ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

20 فبراير 2024

مصر x تركيا:
فصل جديد
من العلاقات

إصدار
إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
اسماء فهمي
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

21 معلومة مصورة

22 مقالات تحليلية

تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، وأهلًا بكم في عدد جديد حافل بالأخبار، والتي تتنوع بين عودة الدبلوماسية الاقتصادية بين مصر وتركيا في زيارة تاريخية لم تحدث منذ عقد، تلك الزيارة تحمل آمالًا كبيرة لشعب البلدين لإعادة رسم علاقات ثنائية بين مصر وتركيا، وتذيب اختلاف وجهات النظر السابق بين القضايا بالمنطقة. وفي سياق العلاقات الدبلوماسية نفسها استقبلت مصر الرئيس البرازيلي في احتفالية مرور 100 عام على العلاقات بين مصر والبرازيل. في ملف آخر جرى العديد من التطورات في توقعات المحللين بشأن سعر الصرف بمصر، واتفاق صندوق النقد الدولي مع مصر حول حزمة الإصلاحات، وهناك العديد من المشروعات الاستثمارية التي تم توقيعها والإعلان عنها، وبمناسبة شهر رمضان فمعرض "أهلًا رمضان" قد انطلق ليساهم في توفير بعض السلع بأسعار مخفضة، وإلى التفاصيل:

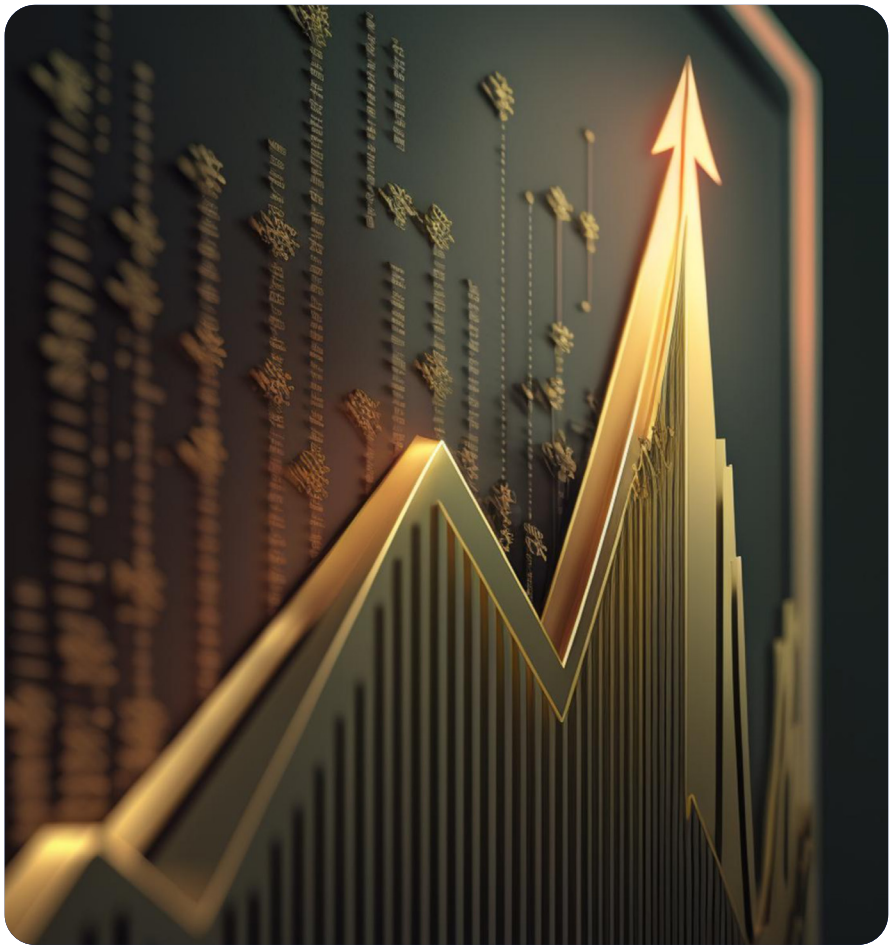

أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار المحلية

الدبلوماسية الاقتصادية

- **فصل جديد من العلاقات بين مصر وتركيا**

حيث زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان القاهرة في 14 فبراير 2024، وهي المرة الأولى التي يزور فيها الرئيس التركي مصر منذ العام 2012، حيث التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي ونظيره التركي رجب طيب أردوغان. وتمت المناقشات في جلسة مشتركة تهدف إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، والتنسيق حول العديد من القضايا الإقليمية. من بين هذه القضايا، الحاجة الملحة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتزويد السكان هناك بالمساعدات الإنسانية. في نهاية القمة، أعرب الرئيس السيسي عن استعداده لزيارة تركيا في أبريل المقبل لتعزيز التعاون بين البلدين في جميع المجالات.

تلك الزيارة تفتح فصلًا جديدًا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، شملت الزيارة عقد مباحثات حول سبل تعزيز التعاون بين البلدين والقضايا الإقليمية الأخرى. في السياق نفسه، أكد الجانبان عزمهما رفع التبادل التجاري إلى 15 مليون دولار خلال السنوات القليلة المقبلة مقابل 6.6 مليارات دولار بنهاية 2023.

وفـي السـياق نفسـه فقـد أشـار رئيـس غرفـة التجـارة والصناعـة لمدينـة «بورصـا» التركيـة خلال لقائـه بوزيـر الصناعـة المصريـة (أحمـد سـمير) إلـى أن تركيـا تفكـر فـي إنشـاء منطقـة صناعيـة بمصـر تركـز علـى إنتـاج المنسـوجات والألومنيـوم والآلات بهـدف التصديـر إلـى أوروبـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأفريقيـا ودول الخليـج.

- **الرئيس البرازيلي أيضًا زار مصر**

زار الرئيـس البرازيلـي لـولا دا سـيلڤا مصـر فـي إطـار الاحتفـال بمـرور 100 عـام علـى إقامـة العلاقـات الدبلوماسـية بين البلديـن. خلال اللقاء مـع الرئيـس السيسـي، تمـت مناقشـة سـبل تعزيـز العلاقـات الثنائيـة وتقديـم الدعـم لجهـود تطويـر وإصلاح منظومـة الحوكمـة الدوليـة بشـكل يعكـس مصالـح دول الجنـوب بشـكل أكبـر. تتميـز العلاقـات بيـن البلديـن بالإيجابيـة والتعـاون فـي مجموعـة واسـعة مـن القضايـا السياسـية والاقتصاديـة. تـم خلال الزيـارة توقيـع عـدد مـن الاتفاقيـات ومذكـرات التفاهـم بيـن البلديـن فـي مجـالات متعـددة، بمـا فـي ذلـك التعليـم العالـي والبحـث العلمـي، والزراعـة. تـم الاتفـاق علـى تطويـر العلاقـات بيـن البلديـن فـي مختلـف المجـالات وتشـكيل لجنـة مشـتركة لتنسـيق مواضيـع التعـاون وتحقيـق الأهـداف المشـتركة. وتـم التأكيـد علـى أهميـة وقـف إطلاق النـار فـي غـزة وتحريـر المحتجزيـن وإدخـال المسـاعدات

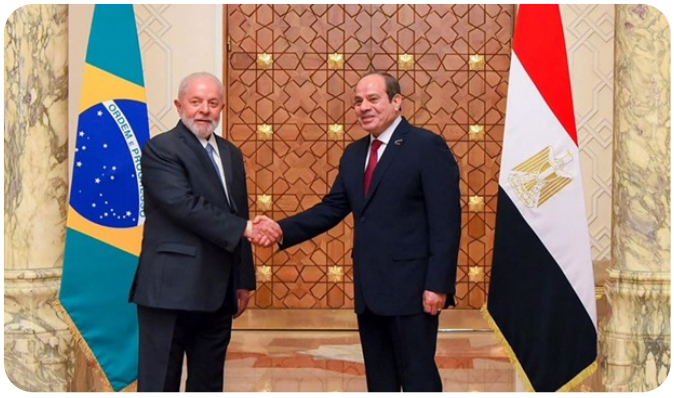

وإقامة دولة فلسطينية، بالإضافة إلى دور مصر في تغيير مسألة الحوكمة الدولية. تجسدت التقاربات التاريخية بين البلدين في العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية على مدار السنوات، مما يعزز التعاون الحالي بينهما.

التضخم وسعر الصرف

- **البنوك الحكومية تجمع 612 مليار جنيه**

من خلال شهادات الادخار ذات العائد المرتفع لدى بنك مصر والبنك الأهلي المصري خلال الشهر الماضي، ووفقًا للبيانات الصادرة عن البنوك فقد جمع بنك مصر حوالي 217 مليار جنيه، بينما جمع البنك الأهلي حوالي 395 مليار جنيه تأتي تلك الشهادات بعائد 27% تصرف فوائده دفعة واحدة سنويًا أو عائد بنسبة 23.5% سنوي تصرف فوائده بشكل شهري.

يبدو أننا ما زلنا نعيش في أجواء التضخم، حيث عدلت وزارة المالية في تقريرها النصف سنوي الصادر عن الأداء الاقتصادي والمالي تقديرات أسعار النفط في الموازنة العامة للدولة للعام 2024/2023 بالارتفاع لتصبح 85 دولارًا للبرميل بزيادة حوالي 6% عن التوقعات السابقة.

مصر تستهدف جمع حوالي 6.5 مليارات دولار من خلال برنامج الطروحات الحكومية بحلول نهاية العام الحالي، وهذه الأموال ستأتي من بيع حصص في الشركات والأصول المملوكة للدولة. حتى الآن، جمعت الحكومة حوالي 5.6 مليارات دولار من بيع حصص في 14 شركة خلال الفترة من أبريل 2022 إلى ديسمبر

2023. البرنامج يتضمن 35 شركة وأصولًا حكومية حاليًا، وتم تحديد 61 شركة إضافية لإضافتها إلى القائمة. من المتوقع أن يساهم بيع حصص في شركات مثل وطنية ومحطة كهرباء بني سويف ومزرعة رياح جبل الزيت في تحقيق جزء كبير من الهدف المستهدف بحلول يونيو. كما يُتوقع أيضًا بيع حصص في مزرعة رياح الزعفرانة بحلول نهاية مارس. هناك أيضًا نقاش حول بيع حصص حكومية في بنوك مصرية كبيرة مثل: بنك القاهرة، وبنك الإسكندرية، والبنك العربي الأفريقي الدولي.

- **ولا تزال توقعات المحللين متخبطة فيما يتعلق بأسعار الصرف**

حيث توقع بنك جيه بي مورجان أن تقوم الحكومة المصرية بتخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار إلى ما بين 45-50 جنيهًا، بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس. هذا يأتي في سياق تأمين تدفقات النقد الأجنبي وتحسين سعر صرف العملة الأجنبية في السوق الموازية. توقعات مؤسسة أوكسفورد إيكونومكس تشير إلى أن سعر الصرف الرسمي للدولار قد ينخفض إلى 55-65 جنيهًا بنهاية العام، بينما يتوقع زياد داود من بلومبرج أن يتجاوز سعر صرف الدولار في البنوك حاجز الـ 50 جنيهًا. وفي سياق مماثل، توقعت سوسيتيه جنرال أن تخفض مصر سعر الصرف الرسمي إلى مستوى 40-45 جنيهًا

للـدولار، سـنتحدث بشـكل أعمـق عـن سـعر الصـرف وسـيكولوجيا المتعامليـن فـي الجـزء الثالـث مـن نشـرتنا (المقـالات التحليليـة).

مـن جانـب آخـر، صنـدوق النقـد الدولـي قـارب علـى الانتهـاء مـن المراجعتيـن الأولـى والثانيـة لبرنامـج قـرض مصـر بقيمـة 3 مليـارات دولار مـن صنـدوق النقـد الدولـي، المؤجلتيـن منـذ فتـرة طويلـة، تقتربـان مـن الانتهـاء، ومـن المتوقـع أن يتـم ذلـك «خلال أسـابيع قليلـة». الجانبـان وافقـا علـى جميـع القضايـا الرئيسـية للمراجعـة، ويعمـل الصنـدوق الآن علـى إعـداد حزمـة تمويـل إضافيـة بحجـم كبيـر لدعـم الاقتصـاد المصـري. الحجـم الدقيـق للحزمـة لـم يُكشـف عنـه بعـد، لكنـه مـن المتوقـع أن يتـراوح بيـن 6-9 مليـارات دولار. الصنـدوق يسـعى لتحقيـق تضخـم منخفـض ويدعـم مسـار التحـول نحـو سياسـة تسـتهدف خفـض التضخـم. تشـدد المديـرة العامـة للصنـدوق علـى ضـرورة خفـض قيمة الجنيـه المصـري لتحسـين توافـر النقـد الأجنبـي وتحسـين الأوضـاع الاقتصاديـة. وتؤكـد أن الصنـدوق فـي محادثاتـه يطالـب بسـعر صـرف مـرن للجنيـه، وليـس بتعويـم كامـل. وتحـث المديـرة علـى عـدم التسـرع فـي بيـع حصـص بشـركات حكوميـة وتشـير إلـى الضغـوط التـي تواجههـا مصـر بسـبب الأوضـاع فـي غـزة وتأثيراتهـا علـى برنامـج الطروحـات الحكوميـة.

- **المخاطر الجيوسياسية ما زالت تسيطر على المنطقة**

حيث حذر الرئيس التنفيذي لشركة الشحن الدنماركية ميرسك من استمرار تهديدات البحر الأحمر مشيرًا إلى أن هذا الوضع ليس الأسوأ حتى الآن، حيث توقع أن تتغير أنواع الأسلحة المستخدمة وكمياتها في الفترة المقبلة في تصعيد محتمل للوضع، وطالب المجتمع الدولي بتحمل مسئوليته في تأمين وضمان عبور سفن الشحن من منطقة البحر الأحمر. في الملف نفسه، قال جان رينبو، الرئيس التنفيذي لشركة نوردن «شركة شحن دنماركية» إن هناك حاجة لتكاتف الجهود الدولية للتخفيف من تصاعد الأوضاع حتى تسمح خطوط الشحن لسفنها باستئناف العبور من تلك المنطقة، وفي الملف نفسه أشارت تقديرات بلومبرج إنتليجنس إلى أن مصر قد خسرت 508 مليون دولار من إيرادات قناة السويس على خلفية اضطرابات البحر الأحمر وفقًا لتقديرات بلومبرج.

الاستثمارات

على مستوى الفرص الاستثمارية، توجد العديد من الاستثمارات المرتقبة في مجال السياحة العلاجية، والمنسوجات والألمونيوم، والكربون وخدمات التعهيد وإلى التفاصيل:

- **استثمارات رأس الحكمة**

نقلت وكالة بلومبرج عن مصادر خاصة أن جهات حكومية مصرية ومجموعة طلعت مصطفى القابضة قد تحتفظ بحوالي 20% من مساحة الأراضي المطروحة للاستثمار بمنطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالي، تأتي تلك التصريحات بعد فترة قصيرة من إعلان

رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة «حسام هيبة» أن الهيئة اختارت تحالفًا إماراتيًا لتطوير أرض رأس الحكمة البالغة مساحتها 180 مليون متر مربع، دون أن يفصح عن أي تفاصيل أخرى. وفي نفس سياق الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالصفقة، صرح رئيس الوزراء المصري أن الجهة المسئولة عن الإفصاح عن تفاصيل الصفقة هي مجلس الوزراء فقط. ولا توجد معلومات أخرى حتى الآن عن المشترى المحتمل أو عن آلية السداد أو سعر الشراء أو الجدول الزمني للتنفيذ.

- **تسعى مصر وجنوب أفريقيا للتعاون في مجال السياحة العلاجية**

حيث تدرس هيئة الرعاية الصحية بمصر تشكيل تحالف مع مستشفى «ستيف بيج» إحدى كبرى مستشفيات السياحة العلاجية في جنوب أفريقيا لتقديم عروضها بمصر، ووفقًا للبيان الصادر عن هيئة الرعاية الصحية يتطلع البلدان إلى الحصول على حصة سوقية من الهند وأوروبا.

- **اتفاقية مع «إيتيدا» للتوسع في خدمات التعهيد**

شبكة المشرق العالمية، التابعة لمجموعة المشرق الإماراتية وقعت اتفاقية لمدة ثلاث سنوات مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) في مصر، بهدف توسيع نطاق

خدمات التعهيد في البلاد. سيتيح هذا التوسع إيجاد 300 فرصة عمل في مجالات متنوعة مثل تحليل البيانات وذكاء الأعمال والتدقيق الداخلي وإدارة الائتمان والمخاطر، وذلك لتلبية احتياجات عملاء بنك المشرق في الإمارات.

- **مصنع سيارات بالتعاون مع مجموعة هندوجا الهندية**

حيث تجري المجموعة محادثات مع صندوق مصر السيادي لإنشاء مصنع لإنتاج السيارات في مصر بالتعاون مع شركة النصر لصناعة السيارات التابعة للدولة. الطاقة الإنتاجية المقترحة للمصنع ستبلغ 6 آلاف مركبة سنويًا، وسيتم إنتاج سيارات كهربائية ومركبات تعمل بالديزل. تمت دراسة هذه الخطة منذ فترة، حيث تم ذكر إمكانية إقامة مشروع مشترك بين شركة النصر للسيارات وشركة أشوك ليلاند التابعة لمجموعة هندوجا لتصنيع السيارات الكهربائية محليًا.

- **مشروع إدارة النفايات في العاصمة الإدارية الجديدة**

شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية ومجموعة «بيئة» الإماراتية تخططان لتخصيص مليار جنيه للمرحلة الأولى من مشروع إدارة النفايات في العاصمة الإدارية الجديدة. تشمل

المرحلة الأولى جمع النفايات، بينما تركز المرحلتان الثانية والثالثة على إعادة التدوير، مع استثمارات تصل إلى 100 مليون جنيه لكل منها. في المرحلة الرابعة، سيتم إنشاء محطة لتحويل النفايات إلى طاقة، مما سيتطلب أيضًا استثمارات بقيمة 100 مليون جنيه. يذكر أن مجموعة «بيئة» قد وقعت عقدًا مع وزارة البيئة لإدارة النفايات الصلبة بالعاصمة الإدارية الجديدة في ديسمبر.

- **عائلة ساويرس تخطط لإعادة هيكلة استثماراتها**

ويدرسون تحويل «أو سي أي» إلى شركة قابضة، يأتي ذلك في ضوء توقيع شركة «أو سي أي» لاتفاقية ملزمة في ديسمبر 2023 لبيع شركاتها التابعة إلى شركة كوتش إيه جي آند إنرجي سوليوشنز مقابل مبلغ 3.6 مليار دولار أمريكي، وقد جاءت هذه الصفقة في أعقاب إعلانها التخارج من حصتها البالغة 50% من شركة إنتاج الأمونيا واليوريا فيرتيجلوب بالكامل لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) مقابل 3.62 مليارات دولار، ويسعى ناصف ساويريس للدخول في صناعات جديدة ويعد القطاع المالي من بين القطاعات المرشحة وبقوة أن تدخل إلى محفظة عائلة ساويرس.

- **وما زلنا مع استثمارات شركة «أدنوك»**

حيث دخلت شركة أدنوك الإماراتية وشركة «بي بي» في شراكة استثمارية جديدة لتطوير أصول الغاز الطبيعي بمصر من خلال تأسيس شركة مشتركة جديدة لتطوير أصول الغاز الطبيعي في مصر، تساهم شركة بي بي بحوالي 51% من الشركة المشتركة الجديدة، وتمتلك شركة أدنوك حوالي 49% ومن المتوقع أن يتم تأسيس الشركة في النصف الثاني من هذا العام، وستساهم الشركة البريطانية في المشروع بأصولها في ثلاثة امتيازات تطوير بالإضافة إلى اتفاقيات استكشاف في مصر، بينما ستوفر شركة أدنوك التمويل لدعم المشروع، وتقع تلك الامتيازات في شمال دمياط، وحصة 50% في امتياز بمنطقة شمال البرج، و10% في امتياز الشروق الذي يضم حقل «ظهر» الذي يعد الحقل الأكبر بمصر، وستضيف الشركة البريطانية أيضًا امتياز استكشاف في مناطق شمال الطابية وبيلاتريكس سيتي شرق وشمال الفيروز، وبالطبع ستساهم هذه الشراكة في تعزيز أمن الطاقة في مصر ودعم الامكانات الاقتصادية لأكبر دولة عربية في المنطقة من حيث عدد السكان.

في السياق نفسه، تتوقع شركة شل عملاق صناعة النفط والغاز ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي بشكل كبير بحلول عام 2040، وقدرت الشركة الارتفاع بحوالي 50% خلال فترة الـ15 عامًا القادمة، لتصل إلى 625 – 685 مليون طن في عام 2040 مقابل 404 مليون طن في عام 2023، وقد بنيت شركة شل افتراضاتها لذلك النمو على اتجاه دول آسيا للاستغناء عن الفحم وزيادة طلبها على الغاز.

- **خطوة نحو تفعيل سوق الكربون**

وافقت هيئة الرقابة المالية على قيد ثلاث جهات في قائمة جهات التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية، وهذه الجهات هي «توف نورد مصر»، و«توف نورد سيرت»، والمركز المصري للزراعة العضوية. هذه الخطوة تمثل جزءًا أساسيًا في إطلاق أول سوق طوعية لتداول شهادات الكربون في مصر، وهي خطوة تهدف إلى دعم الكيانات الاقتصادية في مصر وأفريقيا للمشاركة في جهود خفض الانبعاثات الكربونية والاستفادة من بيع شهادات الكربون لتعويض انبعاثاتها. هذا الإجراء يأتي في إطار الجهود الرامية للحد من تأثيرات تغير المناخ وتعزيز الاستدامة البيئية في المنطقة.

- **زيادة جديدة في أسعار السجائر**

بعد أسبوع واحد من رفع شركة فيليب موريس لأسعار سجائرها لنسبة تصل إلى 18% الأسبوع الماضي، وارتفاع سجائر ميريت بنسبة 15% لتصل إلى 85 جم للعلبة، ووصلت سجائر ال إم إلى 59 جم للعلبة. الأسبوع الحالي رفعت شركة منصور الدولية أسعار منتجاتها (دافيدوف، تايم، مانشستر) بحوالي 2 – 10 جنيهات.

- **الاستثمار في الذهب يعاني في مصر**

حيث قررت شركة شلاتين للثروة المعدنية المملوكة الدولة تمديد موعد إغلاق المزايدة العالمية للتنقيب عن الذهب للمرة

الرابعة حتى 7 مارس 2024، ومن الجدير بالذكر أن المرة الأولي التي تم طرح هذه المزايدة فيها تعود إلى 10 أبريل 2023 ومنذ ذلك الحين يتم تأجيل موعد إغلاق المناقصة لقلة العروض.

- **شركة «تفيل» التابعة لشركة الطاقة النووية الحكومية الروسية روساتوم وقعت اتفاقية مع الحكومة المصرية لتوريد مكونات الوقود النووي منخفض التخصيب**

وستستخدم هذه المكونات في تشغيل المفاعل البحثي التجريبي الثاني (ETRR-2)، كما ستقوم بتزويد مصر بالمنتجات المصنوعة من سبائك ومسحوق الألومنيوم واليورانيوم لعناصر وقود المفاعلات النووية.

من المتوقع أن يتم التسليم هذا العام.

روساتوم بدأت الأعمال الإنشائية للمفاعل الرابع في محطة الضبعة النووية في يناير، وتعاقدت الحكومة المصرية معها في عام 2015 على إنشاء المحطة وتوفير وقودها النووي، وبدأت روساتوم الأعمال في يوليو 2022 وسيتكلف المشروع 28.75 مليار دولار.

- **راجي الإتربي ممثلًا للرئيس السيسي لدى تجمع البركس**

تعيين السفير راجي الإتربي ممثلًا شخصيًا للرئيس عبد الفتاح السيسي لدى تجمع البريكس ومجموعة العشرين، وهذا يأتي في إطار التركيز على تعزيز التعاون بين مصر ودول البريكس، وذلك من خلال تشجيع المدفوعات بالعملات المحلية لتخفيف تكاليف

تدبير العملات الأجنبية. ومن المقرر أن يركز السفير على جهود التعاون الصناعي والزراعي والخدمي بين دول التجمع، بالإضافة إلى التركيز على قضايا أمن الغذاء والطاقة وتطوير الحوكمة الدولية للديون والتمويل التنموي وإصلاح النظام المالي والنقدي والتجاري متعدد الأطراف في اجتماعات مجموعة العشرين.

- **أهلًا رمضان**

انطلق معرض «أهلًا رمضان» في محافظات مصر يوم الاثنين الموافق 11 مارس، حيث 3 معارض رئيسية لكل محافظة، ووفقًا لبيان وزير التموين سيوفر المعرض مجموعة من السلع الأساسية مثل الأرز والسكر والشاي والتمور والزيوت والبقوليات لمساعدة المستهلكين على توفير احتياجاتهم من السلع والمستلزمات، وفي نفس سياق تأمين ملف الغذاء المصري فقد صرح وزير الزراعة «السيد القصير» أن مصر تحتاج إلى 100 مليون دولار أسبوعيًا لاستيراد الأعلاف، وهو ما يشمل حوالي 12 مليون طن من الذرة التي تعتبر أحد المكونات الرئيسية للأعلاف والتي يتم إنتاج 7 – 8 أطنان محليًا منها.

أخبار الشركات

- **المركزي المصري يوافق على زيادة حصة شركة فودافون بشركة «بساطة للمدفوعات»**

حيث وافق المركزي على استحواذ شركة فودافون مصر على حصة بحوالي 10% من شركة بساطة وبذلك ترتفع حصة شركة فودافون إلى 20%، نذكركم أن شركة بساطة هي الشركة القابضة التي تأسست في عام 2017 بالمشاركة لتحمل اسم شركة «ابتكار» بالمشاركة بين كل من بي إنفستمنتس وشركة بي بي أي بارتنرز، وبذلك الاستحواذ تمتلك شركة فودافون حصة 20% في شركتي «بي» و«مصاري» لحلول المدفوعات التابعة لشركة بساطة.

عالميًا

- **بريطانيا تدخل مرحلة الركود الاقتصادي منذ النصف الثاني مع عام 2023**

حيث انكمش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.3% في الربع الأخير من عام 2023، ليتجاوز بذلك توقعات الركود بنحو 0.1% وهو ما يضع رئيس الوزراء البريطاني في حرج كبير أمام ناخبيه بعد أن وعدهم بتحقيق نمو اقتصادي، ويهدد الانتخابات القادمة بالتحول إلى حزب العمال المنافس.

توضح استطلاعات آراء محللي ومديري الصناديق عدم توقع حدوث ركود في الولايات المتحدة خلال هذا العام، حيث يتوقع ربعهم فقط حدوث ركود في عام 2024، بينما يتوقع البعض الآخر

حدوثه في الأعوام اللاحقة مثل 2025 أو 2026. ومع ذلك، فإن توقعات التضخم ليست متفائلة بالقدر نفسه، حيث يعتقد ثلثا المشاركين أن معدل التضخم سيظل مرتفعًا عند مستويات تزيد عن 2.5% نهاية العام، مما يزيد عن هدف الاحتياطي الفيدرالي.

القلق يتجه أيضًا نحو عدة عوامل خارجية، حيث يشعر المحللون بالقلق بشأن الاقتصاد الصيني وتأثيره على الاقتصاد العالمي، كما يثير الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والتوترات في منطقة الشرق الأوسط مخاوف بشأن تعطيل سلاسل التوريد العالمية وارتفاع أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار المحيط بالانتخابات الأمريكية يُعتبر عاملًا آخر يثير القلق بشأن تأثيره السلبي على الاقتصاد.

معلومة مصورة

كان العام 2023 عامًا جيدًا بالنسبة لأداء سوق الأوراق المالية المصري، حيث حقق المؤشر الثلاثيني 9 إغلاقات إيجابية خلال العام (أغلق 9 أشهر على مكاسب)، بينما أغلق حوالي 3 مرات فقط في خسائر. فما هي توقعاتك لأداء عام 2024؟

أداء مؤشر EGX 30 (%)

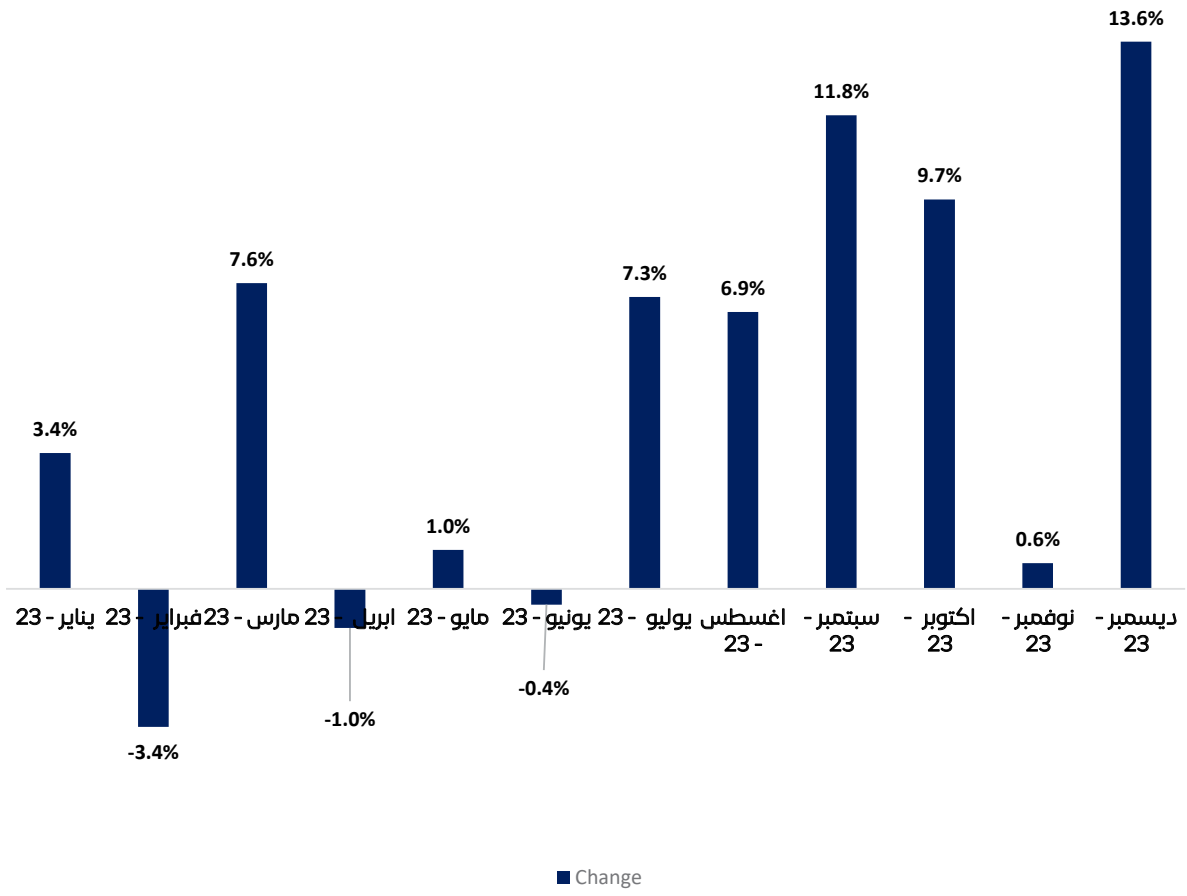

مقالات تحليلية

أزمة النقد الأجنبي وسيكولوجيا المتعاملين

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تستحوذ تطورات سعر الصرف الأجنبي الجانب الأكبر من اهتمام الأفراد في المجتمع المصري ليس فقط من قبل الأفراد داخل مجتمع الأعمال، ولكن أصبحت محور حديث كافة المواطنين على اختلاف ظروفهم. وقد اتخذت الدولة عدة قرارات آملة أن تدفع تلك القرارات في سبيل توفير النقد الأجنبي واحتواء الأزمة. وعلى عكس توقعات الأفراد بشأن احتمالية تخفيض قيمة الجنية المصري، جاء تقرير حديث صادر عن بنك جولدمان ساكس أشار خلاله أنه ليس من المناسب حاليا تطبيق أي خفض جديد لقيمة الجنيه المصري أمام الدولار، خاصة في ظل عدم وجود سيولة أجنبية كافية لدى البنوك المصرية، وأكد أنه من غير المرجح أن يحقق أي تخفيض لقيمة الجنيه، أهداف الحكومة المصرية. وفي هذا الإطار يناقش المقال فعالية جهود الدولة لاحتواء أزمة النقد الأجنبي، وكيف تؤثر سيكولوجيا المتعاملين في تطور تلك الأزمة؟

تطور أزمة النقد الأجنبي في مصر

برزت أزمة الصرف الأجنبي في مصر بوضوح منذ بدأ الحرب الروسية الأوكرانية وتصاعد موجات التضخم العالمية، والتي أدت إلى تطبيق سياسات نقدية انكماشية من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، وتبعهم في ذلك عدد كبير من الدول، خاصةً

تلك الدول التي تربط عملتها المحلية بالدولار الأمريكي، وقد أدى ذلك إلى خروج الأموال الساخنة من الاقتصاديات المختلفة -خاصة الناشئة - في اتجاه أسعار الفائدة الأعلى، بما دفع تلك الدول -ومن بينها مصر- إلى تبني سياسات نقدية انكماشية برفع أسعار الفائدة منذ مارس 2022.

وقد نتج عن تلك الأزمة ثلاث تحديات رئيسية واجهت الاقتصاد المصري، وهي: أزمة نقص العملة الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم، وتراجع قيمة العملة المحلية، حيث أدى خروج الأموال الساخنة من الاقتصاد المصري إلى أزمة حادة في توفر النقد الأجنبي، أثرت بشكل مباشر في تقييد عملية الاستيراد، والتي ترتب عليها ارتفاع كبير في معدلات التضخم، نتيجة تراجع حجم الواردات من جهة وارتفاع أسعارها مع ارتفاع الأسعار العالمية من جهة أخرى، وترتب على ارتفاع معدلات التضخم تراجع لقيمة العملة المحلية.

ومع استمرار تبني سياسات نقدية انكماشية عالميا زاد ذلك من قوة العملات الأجنبية مقابل الجنية المصري، وواجه الاقتصاد المصري مخاطر تمويلية تتعلق بصدمات تغير أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي زادت من حدة الديون.

وفي سبيل احتواء تلك الأزمة قام البنك المركزي بعدد من الإجراءات من أهمها رفع أسعار الفائدة المحلية بنحو 800 نقطة أساس خلال عام 2022، ثم 300 نقطة أساس أخرى خلال عام 2023، كما شهد الاجتماع الأول للجنة السياسة النقدية خلال عام 2024 رفع أسعار الفائدة بمعدل 200 نقطة أساس. وكذلك قامت لجنة السياسة النقدية بزيادة نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي بواقع 400 نقطة

أساس في سبتمبر 2022. ومنذ مارس 2022، قام البنك المركزي -ثلاث مرات- بالسماح بتغيير حدود تحرك العملة المحلية لتعكس قيمة أقرب لقيمتها الحقيقية، وبهدف توفير النقد الأجنبي، إلا أنه خلال العاميين الماضين تراجعت قيمة العملية المحلية بدرجة كبيرة وزادت الفجوة بين سوق الصرف الرسمية والسوق الموازية، فارتفع سعر صرف الدولار من نحو 15.74 جنيه في مارس 2022 إلى ما يقرب من 31 جنية.، بينما وصل سعره في السوق الموازية إلى 70 جنية قبل أن يتراجع قليلا إلى نحو 65 جنية.

وبجانب قرارات البنك المركزي برفع أسعار الفائدة والسماح بتحريك قيمة العملة، فقد تم طرح شهادات دولارية بعائد مرتفع، يصرف مقدمًا بالجنيه المصري، فضلًا عن مبادرة إعفاء الذهب بحوزة القادمين من الخارج من الضرائب، والرسوم الجمركية بخلاف ضريبة القيمة المضافة، وكذلك مبادرة استقدام سيارات المصريين العاملين بالخارج، ومبادرة تسوية الموقف من التجنيد للمصريين بالخارج. كما قامت الحكومة المصرية باللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب تمويل جديد في ديسمبر 2022، ووافق المجلس التنفيذي للصندوق على تمويل بقيمة 3 مليارات دولار، كما تم التفاوض على رفع قيمة التمويل بإضافة شركاء اخرين.

وقد أسفرت تلك الجهود عن ارتفاع صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي ليسجل نحو 35.249 مليار دولار بنهاية يناير 2024، مقابل 35.219 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2023، بزيادة قدرها 30 مليون دولار. ولا تخفي تلك الزيادة صعوبة وتعقد الموقف نتيجة تأثير هجمات البحر الأحمر على إيرادات قناة السويس، فضلًا عن تأثير الاضطرابات الإقليمية على حركة السياحة، وكذلك تأثير تخفيض التصنيف الائتماني لمصر على جذب الاستثمارات.

العوامـل المؤثـرة علـى فاعليـة الجهـود المبذولـة لاحتـواء أزمـة النقـد الأجنبـي:

على الرغم من تعدد آليات المواجهة التي اتبعتها الدولة لاحتواء أزمة النقد الأجنبي، إلا أنه يلاحظ محدودية فعاليتها نتيجة وجود عدد من التحديات الهيكلية التي تؤثر على نتائج القرارات المتخذة، فعلى سبيل المثال يلاحظ محدودية فعالية أداة سعر الفائدة في التأثير على قرارات الأفراد نتيجة ارتفاع حجم الإقراض الحكومي مقابل حجم الإقراض الخاص بالجهاز المصرفي، فضلًا عن تأثير معدلات التضخم المرتفعة على تحقيق معدلات فائدة حقيقة سالبة. وكذلك يلاحظ محدودية فعالية قرارات البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة المحلية في ظل وجود عدد كبير من السلع المستوردة، بما أدى إلى زيادة أسعارها بدرجة كبيرة وارتفاع معدلات التضخم المحلي ومزيد من التراجع لقيمة الجنية المصري.

ولعل هناك عامل آخر يحد من فعالية المبادرات والجهود المبذولة، وهو سيكولوجية الأفراد المتعاملين في الأسواق أو ما يعرف في الأدبيات بأثر التوقعات، ويرتبط تأثير توقعات الأفراد على فعالية القرارات المتخذة بمدى توفر الثقة والمصداقية في السياسات المتخذة، والتي ترتبط بمدى توفر المعلومات ونشرها. وقد تم اثبات تأثير التوقعات على الحد من أو تعظيم أثر القرارات المختلفة، فمع توقع الأفراد مزيد من الارتفاع في معدلات التضخم يدفعهم ذلك إلى المطالبة بأجور أعلى، ورفع أسعار السلع والخدمات، بما يفضي في النهاية بارتفاع فعلى لمعدلات التضخم، وكذلك عن توقع مزيد من التراجع لقيمة العملة المحلية يتم التخلي عنها مقابل شراء أصول نقدية أو حقيقية أخرى، فيزداد العرض من العملة المحلية وتتراجع قيمتها.

وقد برز تأثير التوقعات على تعقد أزمة النقد الأجنبي في عدة أوجه، فمنذ بدأ الأزمة عام 2022 اتجه الأفراد إلى شراء الذهب والعملات الأجنبية والعقارات لحفظ القيمة الحقيقية لأموالهم، بما أدى إلى زيادة عرض الجنية المصري وتراجع قيمته مقابل الأصول المختلفة، وأدى ذلك إلى زيادة حدة الأزمة نتيجة عدم توفر النقد الأجنبي اللازم للاستيراد. ومن جهة أخرى، فلم تحقق الشهادات المصرفية بالعملة الأجنبية نجاحا كبيرا في جذب اكتناز الأفراد من العملة الأجنبية نتيجة توقع الأفراد ارتفاع قيمة العملة الأجنبية بدرجة أكبر من سعر الفائدة عليها، ومع تراجع المعروض من النقد الأجنبي ارتفعت قيمته بالفعل. وبالمثل بالنسبة للشهادات البنكية بالعملة المحلية، حيث توقع الأفراد ارتفاع معدلات التضخم بمعدل أكبر من سعر الفائدة الاسمي على الشهادات البنكية، فلم تجتذب تلك الشهادات السيولة من الأسواق، بما دفع معدلات التضخم إلى الارتفاع.

ومرة أخرى تدفع التوقعات إلى تحرك الأسواق في اتجاه غير مرغوب، حيث يتوقع الأفراد منذ أواخر العام الماضي تحرير لقيمة الجنية المصري، وعلى الرغم من عدم وجود أي تصريحات رسمية تؤكد أو تنفي تلك التوقعات -بما يزيد الأزمة تعقيدا- إلا أنه من غير المناسب، وفقًا لتقرير حديث لبنك جولدمان ساكس- اتخاذ قرار بتخفيض قيمة الجنية المصري أمام الدولار الأمريكي خاصة مع عدم وجود سيولة كافية من العملة الأجنبية داخل الجهاز المصرفي المصري، فضلًا عن اقتراب أجل استحقاق بعض الديون الأجنبية، واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر بالسوق الموازية، بما يزيد من تكلفة قرار تحرير سعر الصرف في الوقت الحالي.

وقد أوضح التقرير ضرورة توفر شرطين لمواجهة تحديات سعر الصرف وهما، أولًا: أن يكون الطلب على العملات الأجنبية متناسبا مع التدفقات الداخلة المتوقعة، بغض النظر عن سعر العملات الأجنبية الذي تم اختياره على المدى المتوسط. ثانيًا: ضمان توفر العملات الأجنبية في جميع الأوقات بالسعر المحدد رسميًا، خاصة لدى كبار المتعاملين، سواء من التجار أو المستوردين، الذين يحتاجون إلى النقد الأجنبي في تعاملاتهم بشكل رئيسي. ويتطلب تحقيق ذلك ضرورة تخفيض الطلب على العملات الأجنبية من قبل الأفراد اللذين لا يحتاجون النقد الأجنبي في تعاملاتهم، ويرتبط ذلك بشكل أساسي بتوقعات وثقة المتعاملين.

وعلى الرغم من وجود عدد من المؤشرات التي تدفع في سبيل مواجهة الأزمة – مثل مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي، والمضيّ قدمًا في برنامج الطروحات الحكومية، والإعلان عن ارتفاع الاحتياطي من النقد الأجنبي، إلا أن فعالية تلك المؤشرات تتوقف على توقع الأفراد بشأن تأثيرها، فإذا توقع الأفراد توفر النقد الأجنبي وتراجع سعره يدفع ذلك نحو التخلي جزئيًا عما بحوزة الأفراد من مدخرات بالعملة الأجنبية فيتراجع سعره فعليًا، ويتبع ذلك قيام المزيد من الأفراد بعرض ما بحوزتهم من عملة أجنبية لوقف الخسارة، ومن ثم يتم مواجهة الأزمة تدريجيًا. ولعل من المجدي حاليا قيام الدولة بعرض سياستها المتبعة في مواجهة الأزمة بوضوح مع تزويد الحكومة بمسئولين من الشخصيات التي تتمتع بالثقة العالية من جانب الأفراد لتوفير المزيد من الثقة في القرارات والسياسات المعلنة.

مقالات تحليلية

استعراض تقرير البنك الدولي «الأمن الغذائي حول العالم»

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نشر البنك الدولي تقريره الحديث الموجز عن الأمن الغذائي حول العالم، والذي أشار إلى تزايد حالات انعدام الأمن الغذائي حول العالم وفقًا للمناطق الجغرافية المختلفة، فلا يزال ارتفاع أسعار الغذاء يمثل عبئًا كبيرًا على العديد من البلدان حول العالم، حيث تشهد نسبة كبيرة من الدول ارتفاعًا في أسعار المواد الغذائية بشكل يفوق التضخم العام.

بشكل عام، تُظهر البيانات أن 71% من 165 دولة تشهد ارتفاعًا في أسعار الغذاء بشكل أسرع من التضخم العام، مما يُؤدّي إلى زيادة العبء على الأسر وخاصةً الفئات الفقيرة في جميع أنحاء العالم. حيث تشهد نحو 63% من البلدان ذات الدخل المنخفض ارتفاعا في أسعار الغذاء بأكثر من 5% وهي نسبة أعلى بنسبة 1.3 نقطة مئوية مما كانت عليه في يناير 2023. أما في البلدان متوسطة الدخل، فقد ارتفعت أسعار الغذاء بأكثر من 5%، في المقابل، انخفضت نسبة الدول ذات الدخل المرتفع التي تشهد ارتفاعًا في أسعار الغذاء بأكثر من 5% إلى 44.4%، بانخفاض 1.9 نقطة مئوية عن يناير 2023.

كما شدد تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2024 على القضية الحاسمة المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي حيث تشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد على مستوى العالم ارتفع من 624 مليونًا في عام 2017 إلى 900 مليون في عام 2022. ويؤدي الارتفاع الأخير في أسعار الأرز إلى تفاقم هذه المشكلة لأن الأرز يشكل الغذاء الرئيسي لأكثر من نصف سكان العالم،

ويحاول هذا المقال في سطوره القادمة إعطاء لمحة مختصرة حول التقرير بداية من تحركات أسعار السلع الزراعية على الصعيد العالمي، وصولًا باستعراض لأوضاع الامن الغذائي على مستوى المناطق والأقاليم الجغرافية المختلفة.

أولًا- تحركات أسعار السلع الزراعية على الصعيد العالمي:

ارتفع كل من مؤشر أسعار السلع الزراعية ومؤشر أسعار الصادرات ومؤشر أسعار الحبوب بنسبة 3٪ و7٪ و1٪ على التوالي منذ آخر تحديث في 18 يناير 2024. ويرجع سبب الارتفاع في مؤشر أسعار الصادرات زيادة أسعار الكاكاو والبن (القهوة العربية) بنسبة 8٪ لكل منهما. وهو ما يشير له الشكل التالي:

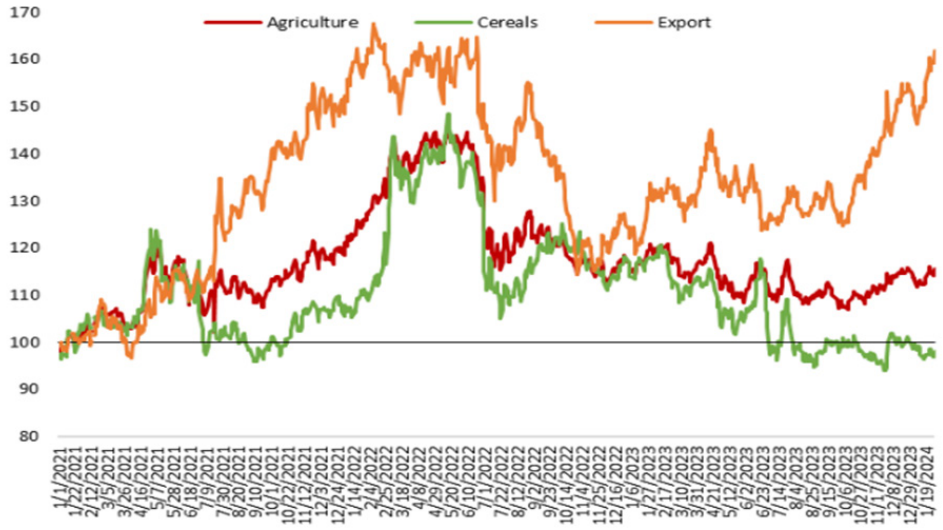

ثانيًا- تضخم أسعار الغذاء حول العالم:

لا يزال تضخم أسعار الغذاء المحلية في كل بلد مرتفعًا، وفقًا لأحدث معلومات متاحة بين سبتمبر وديسمبر 2023، والذي تتوفر فيه بيانات تضخم أسعار الغذاء، فقد شهدت البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ارتفاعًا كبيرًا في التضخم ليتجاوز 5٪ في نحو 63.2٪ من البلدان منخفضة الدخل. وهذا ما توضحه الخريطة التالية والتي ترصد مدى تضخم أسعار الغذاء على مستوى الدول.

شكل: خريطة توضح معدلات تضخم الغذاء حول العالم 2024

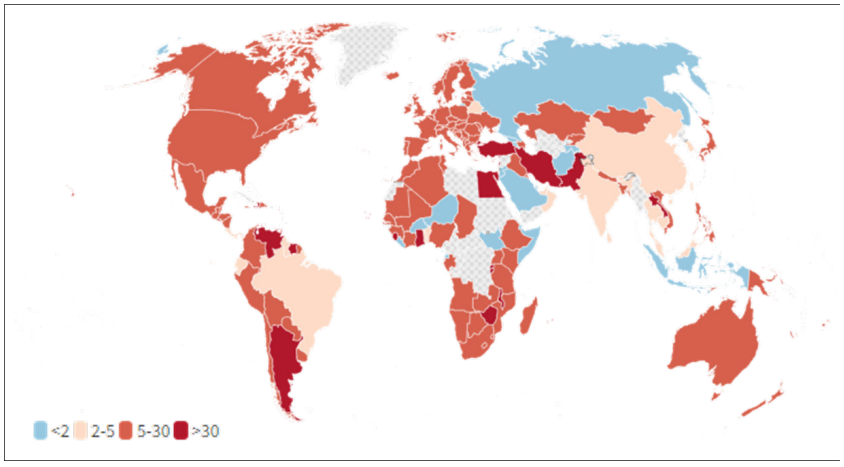

المصدر: البنك الدولي، 2024.

بالقيم الحقيقية للأسعار، تجاوز تضخم أسعار الغذاء التضخم العام في 71٪ من 165 دولة وفيما يلي توضيح لأعلى 10 دول من حيث ارتفاع أسعار الغذاء، بالقيمة الاسمية والحقيقية، في الشكل التالي.

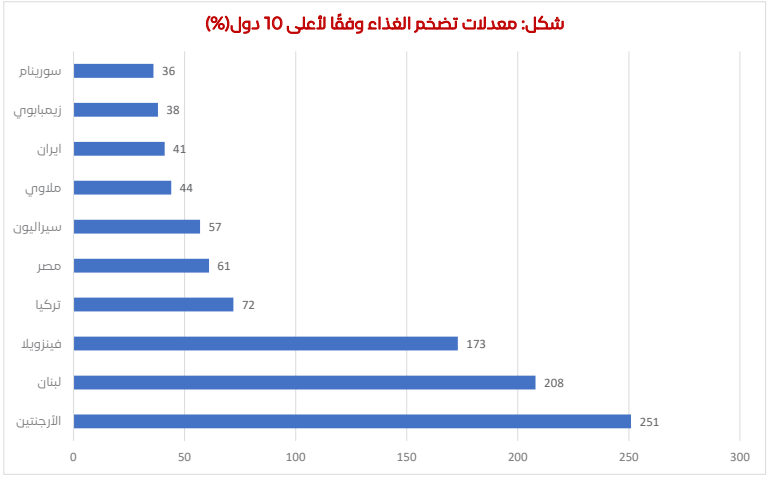

المصدر: البنك الدولي، 2024.

ثالثًا- تطورات الأمن الغذائي وفقًا للمناطق الجغرافية حول العالم:

1. الأمن الغذائي في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، تعاني المنطقة من ارتفاعات في أسعار المواد الغذائية وعلى رأسها أسعار الأرز وزيت النخيل، فقد شهدت ميانمار ارتفاعًا حادًا في أسعار المواد الغذائية خلال شهر ديسمبر 2023، حيث زادت أسعار السلع الأساسية مثل الأرز وزيت النخيل بأكثر من 80٪ مقارنة بنفس الشهر من عام 2022، وبناء عليه أطلقت الحكومة منصة لتسجيل مخزون الأرز بهدف ضبط الأسعار والتحكم في صادرات الأرز.

كما أثر ارتفاع الأسعار على نحو 14% من الاسر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومع ذلك، يعاني 21٪ من الأسر من نقص في التنوع الغذائي بسبب قلة الدخل. وفي المقابل بدأت عدد من الدول في اتخاذ إجراءات من شانها التخفيف على الأسر ومنها إندونيسيا والتي قدمت قروضا لدعم الشركات الحكومية لتعزيز احتياطاتها الغذائية.

2. الأمن الغذائي في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، نجحت التدابير الخاصة بإدارة الأزمات وذلك على مستوى الاتحاد الأوروبي عبر تقديم الدعم للمزارعين والمنتجين، بينما الأمر مختلف في وسط آسيا حيث تعاني جمهورية قيرغيزستان من انخفاض معدلات الأمن الغذائي بسبب ارتفاع درجات الحرارة والتضخم.

3. الأمن الغذائي في منطقة شرق وجنوب أفريقيا، تعاني من معدلات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي وذلك بسبب الجفاف

والفيضانات، إلى جانب انخفاض مستوى المساعدات الإنسانية في كثير من المناطق. إلى جانب انتشار أعمال الجماعات المسلحة والمتطرفة والتي تساهم في توقف المساعدات الإنسانية، وفشل عمليات الحصاد، ونزوح الأهالي. وتمثل مناطق مثل: السودان وجنوب السودان والصومال، وشمال شرق وساحل كينيا، وجنوب شرق المناطق الرعوية في إثيوبيا. فقد أدت الفيضانات إلى نزوح ما يقرب من 1.5 مليون شخص في عدد من الدول، وتسببت في خسائر كبيرة في المحاصيل والثروة الحيوانية، وعطلت سبل العيش والأنشطة التجارية، وألحقت أضرارًا بالبنية التحتية.

4. الأمن الغذائي الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعاني حوالي 8.2 مليون شخص في هايتي من انعدام الأمن الغذائي بما يمثل نحو (70.8 ٪) نتيجة لنزوح الآلاف، وتعطل التجارة، ونقص الوقود وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية في جنوب البلاد. كما زادت الهجرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مستويات غير مسبوقة، مما له آثار وخيمة على الأمن الغذائي للمهاجرين. عبر 500 ألف مهاجر ولاجئ خلال عام 2023، وهو أكثر من ضعف أرقام عام 2022.

5. الأمن الغذائي الإقليمي لجنوب آسيا، على الرغم من توقع حصاد جيد للأرز في نيبال هذا العام، فقد أثرت قيود الهند على تصدير الأرز على أسعار الأرز المحلية في نيبال، حيث ارتفعت بنسبة 7 ٪ كما يواجه المستهلكون في سيريلانكا ضغوطًا كبيرة على تكلفة المعيشة بسبب التضخم غير الغذائي المرتفع نسبيًا (5.8٪ في ديسمبر 2023) الذي يؤثر بشكل غير مباشر على الأمن الغذائي للأسرة

6. الأمـن الغذائـي الإقليمـي للشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، وصلـت الأزمـة الإنسـانية والأمـن الغذائـي فـي غـزة إلـى مسـتويات كارثيـة، حيـث يواجـه 2.2 مليـون شـخص يعيشـون هنـاك خطـر المجاعـة الوشـيكة. كمـا يهـدد انخفـاض هطـول الأمطـار بشـكل كبيـر القطـاع الزراعـي بالجفـاف للسـنة السادسـة علـى التوالـي فـي المغـرب.

7. الأمـن الغذائـي الإقليمـي لغـرب ووسـط أفريقيـا، مـن المتوقـع أن تظـل معظـم المناطـق فـي غـرب ووسـط أفريقيـا آمنـة غذائيًـا حتـى مايـو 2024، بينمـا تصنـف بعـض المناطـق علـى أنهـا مضطربـة. سـتكون بعـض المناطـق فـي بوركينافاسـو ومالـي وتشـاد والنيجـر والكاميـرون ونيجيريـا فـي حالـة أزمـة غذائيـة، وذلـك بسـبب انعـدام الأمـن المسـتمر والصـراع المسـلح وتدهـور سـبل العيـش.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg